بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ



إلقاء الأستاذ الدكتور:

أيمن بن سعود العنقري

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين؛ أمَّا بعد:

فهذا مقال مختصر لنقض بدعة التفويض في الصفات، وهو أحد المسلكين عند الأشاعرة والماتريدية المبتدعة في التعامل مع نصوص الصفات الذاتية الخبرية؛ كالوجه واليدين والعينيين والساق والأصابع والقدم ونحوها، أوصفات الفعل الاختيارية: وهي الأمور التي يتصف بها الربّ جلّ وعلا فتقوم بذاته بمشيئته وقدرته؛ مثل: كلامه وسمعه وبصره وإرادته ومحبته ورضاه ورحمته.. ومثل: استوائه ومجيئه وإتيانه ونزوله.." كما أفاده الإمام ابن تيمية في رسالته عن [الصفات الاختيارية] (ضمن جامع الرسائل ٢/٣).

وسبب ذلك: أنّي لاحظت بعض من يسمّون كذبًا وزورًا بـــ"الحنابلة الجدد" وهم في حقيقتهم أشاعرة وماتريدية كلامية مبتدعة مفوضة للصفات، ينزّه الإمام أحمد أن ينسب هؤلاء المبتدعة له، فضلاً عن كذبهم عليه بأنه يفوض الصفات فلا يتحدّث عن معانيها! حيث نسب ذلك له صاحب كتاب [السادة الحنابلة واختلافهم مع السلفية المعاصرة] في ص ٢٤٦، **وادّعى أنّ**: "التفويض المروي عن الإمام أحمد يختلف عن التفويض المحدث عند السلفية المعاصرة" كما في ص ٢٤٦، وذكر ذلك صاحب كتاب [القول التمام بإثبات التفويض مذهباً للسلف الكرام] ص ١٧٥، وغيرهم .

أقول: وقد جعلت الكلام في هذه المسألة في النقاط التالية:

أولاً: معنى بدعة التفويض في الصفات:

ردّ العلم بمعاني نصوص الصفات إلى الله جلّ وعلا، فهو القول أو الاعتقاد بأنّ معاني الصفات الإلهية مجهولة للناس ولا يمكن لهم التعرّف عليها بسبب الاعتقاد بأنّ اتصاف الله بهذه الصفات يوجب التشبيه والتجسيم بحسب القاطع العقلي بزعمهم وأنّ هذه الألفاظ كالوجه واليدين والنزول والاستواء تستحيل إضافتها إلى الله حقيقةً، فهم يرون صرف اللفظ عن المعنى المتبادر من ظاهره، ثمّ تفويض المعنى المراد بخصوصه إلى الله جلّ وعلا.

فهم يرون "أنّ الرسول صلّى الله عليه وسلّم لم يكن يعرف معاني ما أنزل الله عليه من آيات الصفات، ولا جبريل يعرف معاني تلك الآيات، ولا السابقون الأولون عرفوا ذلك". [الفتوى الحموية الكبرى] ص١٠٦.

فالتفويض لنصوص الصفات يقوم على استحالة كون الظاهر مراداً لله في الصفات من جهة العقل، مع الوقوف وعدم تعيين معنىً آخر من المعاني التي يحتملها اللفظ.

فالدليل العقلي عند المتكلمين دلّ بزعمهم على استحالة اتصاف الله بالصفات الخبرية، ذاتيةً أو فعلية؛ كالوجه واليدين، والاستواء والنزول، مع اعتقادهم بأنّ الأدلّة النقلية لا تفيد اليقين ولا يعتمد عليها في إثبات الصفات لله جلّ وعلا.

قال الجويني الأشعري في [الشامل] ص ١٢٠: "والظواهر التي هي عرضة التأويلات لا يسوغ الاستدلال بها في العقليات".

والرازي يرى أنّ الأدلّة السمعية لا تفيد اليقين إلاّ بإسقاط المعارض العقلي القائم فعلاً أو المحتمل، وإلاّ فمع احتمال وجوده لا تخرج الأدلة النقلية عن كونها ظنية؛ ففي كتابه [الأربعين في أصول الدين] ص ٤١٨ يرى أن "عدم هذا المعارض العقلي مظنون لا معلوم؛ لأنّ أقصى ما في الباب أن الإنسان لا يعرف ذلك المعارض، وعدم العلم لا يفيد العلم بالعدم".

ومراده: استحالة إفادة الأدلة النقلية اليقين.

والتفويض لنصوص الصفات الخبرية ذاتيةً أو فعليةً هو أحد المسلكين للأشاعرة والماتريدية.

قال الإيجي الأشعري في [المواقف] (ص٢٧٢-٢٧٣) -مبينًا المنهج في الظواهر الموهمة للتجسيم على حدّ زعمه (آيات الصفات وأحاديثها)-: "قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾[طه:٥]، ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا ۝٢٢﴾[الفجر:٢٢]، وحديث النزول، وقوله عليه السلام للجارية الخرساء! (وهذا من افترائه عليها فهي قد أجابت حين سألها): «أين الله؟»، فأشارت إلى السماء... أنها ظواهر ظنّية لا تعارض اليقينيّات، **فتؤول الظواهر**

إمّا إجمالاً ويفوض تفصيلها إلى الله كما هو رأي من يقف على (إلاّ الله) وعليه أكثر السلف، وإمّا تفصيلاً كما هو رأي طائفةٍ، فنقول: الاستواء الاستيلاء، ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ أي: أمره.. وعليه فقس".

وقال أبو المعين النسفي الماتريدي في [تبصرة الأدلة] (١٨٣/١): "اختلف مشايخنا؛

فمنهم مَن قال: هذه الآيات إنها متشابهة نعتقد فيها أن لا وجه لإجرائها على ظواهرها، ونؤمن بتنزيلها، ولا نشتغل بتأويلها، ونعتقد أنّ ما أراد الله بها حق، وهؤلاء يطلقون ما ورد به الشرع فيقولون: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ۝٥﴾[طه:٥]، ويقولون: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾[الأنعام:١٨] وكذا كلّ آيةٍ في هذا.

وما يروى عن السلف من ألفاظٍ يوهم ظاهرها إثبات الجهة والمكان فهو محمول على هذا، مع اتفاقهم في المعنى أنه تعالى ليس بمتمكّنٍ في مكانٍ ولا بمتحيّزٍ بجهةٍ.

ومنهم من اشتغل ببيان احتمال الآيات معاني مختلفة سوى ظاهرها، ويقولون: نعلم أنّ المراد بعض ما تحتملها الألفاظ من المعاني التي لا تكون منافيةً للتوحيد والقدم، ولا يقطعون على مراد الله؛ لانعدام دليلٍ يوجب القطع على المراد وتعيين بعض المعاني".

أقول:

وهذا واضح أنّ التفويض لمعاني نصوص الصفات بدعة كلامية أشعرية وماتريدية، فكيف تنسب كذباً للإمام أحمد رحمه الله؟! والتي تعدّ تقريراته الكثيرة لإثبات معاني الصفات والرد على المخالفين من الأمور المستفيضة عنه، بل من العلم القطعي المتواتر وسيأتي ذكر شيء منها بإذن الله.

ثانياً: ألقاب بدعة التفويض:

يطلق على بدعة التفويض في كتب العقائد ألفاظ متعددة، **أهمّها ثلاثة هي**:

◆ **اللقب الأول**: **"مقالة التفويض" وهذه أشهرها**، وهذه تجدها في مؤلفات الأشاعرة والماتريدية؛ فمن ذلك قول صاحب **[الجوهرة]** إبراهيم اللقاني:

وكلّ نصٍّ أوهم التشبيها أوّله أو فوّض ورم تنزيهاً

وهذا السنوسي-عمدة متأخريهم- يبيّن أنّ الظاهر مستحيل في حق الله في نصوص الصفات وأنه لابد من تأويله أو تفويضه **فيقول كما في [السنوسية الكبرى]** ص٥٠٢: "وأمّا ما استحال ظاهره نحو -على العرش استوى- فإنّا نصرفه عن ظاهره اتفاقاً، ثمّ إن كان له تأويل واحد تعين الحمل عليه، وإلاّ وجب التفويض مع التنزيه".

وأشار لها الإمام ابن تيمية بعد أن ذكر اللوازم الباطلة على قول المفوضة في الصفات كما في **[درء تعارض العقل والنقل]** (١/٢٠٤-٢٠٥): "فتبيَّن بذلك أنّ قول **أهل التفويض** الذين يزعمون أنهم متبعون للسُّنة والسلف من شرّ أقوال أهل البدع والإلحاد".

◆ **اللقب الثاني**: **"التجهيل"أو "أهل التجهيل"**، وهذا اللقب يطلقه عادةً أئمة السُّنة؛ كابن تيمية في الحموية وابن القيم في الصواعق المرسلة وغيرهما.

قال ابن تيمية في [الفتوى الحموية الكبرى] ص١٠١، ١٠٦: "وأمّا المنحرفون عن طريقهم (أي السلف) فهم ثلاث طوائف"، وذكر منهم: أهل التجهيل.

◆ **اللقب الثالث**: **"التأويل الإجمالي"** ويقصدون به: مَن صرف اللفظ عن ظاهره ولم يحدّد له معنىً "وهو التفويض"، وهذا اللقب يطلقه عادةً المتأخّرون من الأشاعرة والماتريدية.

ومنهم على سبيل المثال: بعض شرّاح **[الجوهرة]** كالبيجوري في **[تحفة المريد]** ص٢٥٨؛ حيث قال شارحاً لقول الناظم -(صاحب الجوهرة):

وكلّ نصٍّ أوهم التشبيها أوّله أو فوّض ورم تنزيهاً

-: "أو فوّض" أي: بعد التأويل الإجمالي، الذي هو صرف اللفظ عن ظاهره، فبعد هذا التأويل فوض المراد من النصّ الموهم إليه تعالى".

ثالثاً: الرد والنقض على بدعة التفويض في الصفات.

يمكن إيجازها فيما يلي:

١) أنّ التفويض بهذا المعنى مبنيٌّ على أساسٍ فاسدٍ، وهو أنّ ظاهر نصوص الصفات باطل لا يليق بالله؛ (لأنّه بزعمه يوهم التشبيه والتجسيم)، وهذا جناية على النصوص حيث جعلوها دالّةً على معنىً باطل غير لائقٍ بالله تعالى ولا مرادٍ له.

٢) أنّ النبيّ صلّى الله عليه وسلّم كان يحضر مجلسه أقوام مختلفو الأفهام، متفاوتو الإدراك، و لم ينقل عنه صلّى الله عليه وسلّم أنّه كان يحذّر من الإيمان بما يظهر من كلامه في صفات الله؛ ممّا يبين أنّها على ظاهرها وأنّها مفهومةُ عندهم؛ ولذا فإنّه أقرّ الجارية عليه الصلاة والسلام حين أجابت عن سؤاله «أين الله؟» بقولها: "في السماء" وحكم لها بالإيمان، و لم ينكر عليها بأنّ ذلك يقتضي التحيّز في مكان.

ولّما قال عليه الصلاة والسلام :«يضحك ربنا»، قال له أحد الصحابة: "لن نعدم خيراً من ربٍ يضحك"؛ ممّا يدلّ على أنهم رضي الله عنهم فهموا المعنى للصفات.

٣) أنّ بدعة التفويض مناقضة لمقصد الرسالة؛ فإنّ المقصد الأعلى من الرسالة كما هو معلوم "هداية الناس" وإرشادهم لمعرفة خالقهم ومعبودهم، وإذا كانت نصوص الصفات لا تعلم المرادات الخاصّة منها، فكيف تكون إذاً هداية الناس لمعبودهم؟!

٤) أنّ نصوص الصفات جاءت بأساليب متعددةٍ ودلالاتٍ متنوعة؛ تؤكّد أنّ ظاهرها هو المطلوب فهمه ومعرفة معناه.

فعلى سبيل المثال: صفة اليدين لله جلّ وعلا فقد "ورد لفظ اليد في القرآن والسُّنة وكلام الصحابة والتابعين في أكثر من مئة موضعٍ وروداً متنوعاً متصرّفاً فيه مقروناً بما يدلّ على أنها يد حقيقيّة من الإمساك والطيّ والقبض والبسط.. وأنه مسح ظهر آدم بيده.." ا.هـ من [مختصر الصواعق المرسلة] (١٧١/٢).

٥) من الأدلّة على نقض بدعة التفويض: التصرّف في اللفظ.

ومعنى ذلك: أنّ أئمّة السُّنة يتصرّفون في ألفاظ الصفات فيغيرونها من جهة التركيب، فيجعلون صيغة الاسم صيغة فعل، والصيغة الفعلية يجعلونها اسمية، فالله جلّ وعلا ذكر الاستواء في ٧مواطن كلّها بصيغة الفعل ﴿ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾[الأعراف:٥٤]، ومع ذلك فأئمّة السلف يستخدمون صيغة الاسم ويقولون: "الله مستوٍ على العرش"، فهذا يدلّ على أنهم مدركون للمعنى فغيّروا الصفة بناءً عليه، فالتصرّف في الصيغة يدلّ على نقيض قول أهل التفويض.

٦) أنّ الصحابة رضي الله عنهم وهم أعلم الناس بمراد الله ورسوله فسّروا كثيراً من صفات الله جلّ وعلا؛ ممّا يدلّ على أنهم علموا معناها، **فمن ذلك**:

-**قال عبد الله بن مسعودٍ رضي الله عنه**: "الصمد: السيد الذي قد انتهى سؤدده". أخرجه ابن أبي عاصم في **[السُّنة]** (٤٦٢/١).

-**وقال ابن عباسٍ رضي الله عنهما**: "السيد الذي قد كمل في سؤدده، والشريف الذي قد كمل في شرفه، والعظيم الذي قد عظم في عظمته، والحليم الذي قد كمل في حلمه، والغنيُّ الذي قد كمل في غناه، والجبار الذي قد كمل في جبروته، والعالم الذي قد كمل في علمه، والحكيم الذي قد كمل في حكمته، وهو الذي قد كمل في أنواع الشرف والسؤدد، وهو الله سبحانه هذه صفته، لا تنبغي إلاّ له". أخرجه ابن جرير في تفسيره (٤٤٤/١٥) .

فقد أثبت الصحابيان الجليلان ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهما الصفات على ظاهرها بحسب مقتضى لغة العرب، فوصفه ابن مسعود بالسيد الذي انتهى سؤدده، ووصفه ابن عباس بالحلم والعظمة والعلم والحكمة وغيرها من صفات الكمال، وبيّنا أنّ لله أكمل الصفات فلا يماثل الله أحداً في صفاته، وهذا يدلّ على أنهما أجريا اللفظ على ظاهره، ولم يفوضا معناه إلى الله جلّ وعلا.

-**وقال عبد الله بن عمر رضي الله عنهما**: "خلق الله أربعة أشياء بيده: آدم، والعرش، والقلم، وجنات عدنٍ، ثمّ قال لسائر الخلق: كن فكان". أخرجه الآجري في **[الشريعة]** (١١٨٢/٣)، فأثبت لله جلّ وعلا صفة اليدين.

-**وكانت زينب رضي الله عنها تفخر على أزواج النبيّ صلّى الله عليه وسلّم، وتقول**: "زوجكنّ أهاليكنّ، وزوجني الله من فوق سبع سماوات" أخرجه البخاري في صحيحه.

فأثبتت فوقية الذات له سبحانه وتعالى، والآثار عن الصحابة في هذا الباب كثيرة جدًّا.

٧) من الأدلّة على نقض بدعة التفويض: استعمال أئمّة السلف للألفاظ التي تزيد من تحقّق المعنى؛ فتجدهم في شرحهم لمعاني الصفات يذكرون ألفاظاً تدلّ على أنهم يقصدون المعنى حقيقةً.

من ذلك: لفظ "بائن من خلقه" فهذا اللفظ استعمله كثير من الأئمة في إثبات العلو والفوقية، فيقولون: "الله جل وعلا فوق سماواته بائن من خلقه مستوٍ على عرشه"، فهذا يدلّ على أنهم يقصدون حقيقة العلو والفوقية، فهذا ممّا ينقض قول المفوضة في الصفات.

٨) ممّا ينقض قول المفوضة في الصفات: **"تفسير الصفات بذكر نقيضها"** عند أئمّة السُّنّة، أو المقابلة بين الصفة ونقيضها فيقولون: "الله يعلم ولا يجهل"، و"الله يقدر ولا يعجز" فلو كانوا مفوضةً لم يكونوا ليفسروا الصفة بذكر نقيضها، فاستعمالهم للنقيض يدلّ على أنهم مدركون للمعنى.

يقول الإمام حرب بن إسماعيل الكرماني في الاعتقاد الذي نقل عليه إجماع السلف كما في **[الجامع في العقائد]** ص٥٨٠:"والله سميع لا يشك، بصير لا يرتاب، جواد لا يبخل، حفيظ لا ينسى، رقيب لا يغفل، يتكلّم ويسمع وينظر ويبصر ويحب ويبغض ويرضى ويسخط ويغضب".

٩) أنّ بدعة التفويض في الصفات مناقضة لطريق بيان الشريعة لمقاصدها؛ فإنّ الشريعة كثيراً ما تربط بين الصفات وآثارها ومتعلّقاتها.

- ✓ فإذا ذكرت أمراً يتعلّق بالعظمة ذكرت صفة القوة والجبروت والاستغناء.
- ✓ وإذا ذكرت أمراً يتعلّق بالمحبة والمغفرة ذكرت صفة الرحمة.

ومما يدلّ على هذا المعنى: قوله صلّى الله عليه وسلّم في الحديث الصحيح: «يا أيها الناس، اربعوا على أنفسكم فإنكم لا تدعون أصمّ ولا غائباً، إنه معكم، إنه سميع قريب».

فالحديث يدلّ دلالةً صريحة على أنّ السمع والقرب له معنىً يفهمه الناس؛ ولهذا ربط النبيّ صلّى الله عليه وسلّم بين حالهم في الدعاء وبين هذين الاسمين، فلو كانت أسماء الله وصفاته لا معنى لها ولا يفهم منها شيء، فما فائدة هذا الرابط وهذا البيان؟!

١٠) يلزم على بدعة التفويض في الصفات لوازم باطلة، منها:

أ- القدح في حكمة الربّ جلّ وعلا حيث أنزل كلاماً لا يتمكّن المخاطبون به من فهمه ومعرفة معناه ومراد المتكلّم به، فنصوص الصفات على قولهم ألغاز وأحاجي لا معنى لها.

ب- غلق باب التدبر لهذه النصوص؛ لأنّ التدبر فرع عن معرفة المعنى.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية كما في [القاعدة المراكشية] ص٣٠: "وإذا كان الله قد حضَّ الكفار والمنافقين على تدبره، علم أنّ معانيه مما يمكن للكفار والمنافقين فهمها ومعرفتها؛ فكيف لا يكون ذلك ممكناً للمؤمنين؟ وهذا يبين أنّ معانيه كانت معروفةً بينةً لهم".

وقال أيضاً كما في [جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية] ص١١: "النبيّ صلّى الله عليه وسلّم بيّن لأصحابه القرآن لفظه ومعناه جميعاً، فإنّ البيان لا يحصل بدون هذا، وقد قال تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[النحل:٤٤]، وقال: ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ﴾[آل عمران:١٣٨]، ولو خاطبهم بلفظٍ لم يفهموا معناه لم يكن ذلك بياناً.. قال: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا۟ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ءَا۬عْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ﴾[فصلت:٤٤]، أي: أقرآن أعجمي ونبي عربي أو مخاطب عربي! فدلّ على أنه فصّل آياته، والتفصيل التبيين المنافي للإجمال، فلو كانت آياته مجملةً لم يفهم معناها لم تكن آياته قد فصّلت، والتفصيل إنما يكون للبيان والتمييز الذي يزول معه الاشتباه والاشتراك والإجمال المنافي لفهم المراد بالخطاب".

ثمّ ذكر طريقة المتكلمين في ص٢٣ **من المصدر السابق**، فقال: "ثمّ إنّ هؤلاء لهم حالان: تارةً يرون تحريف النصوص على وفق آرائهم، ويسمّون ذلك تأويلاً، وتارةً يرون الإعراض عن تدبرها وعقلها، ويسمونه تفويضاً. فهم بين التحريف والأمّية".

ج- تجهيل النبي صلّى الله عليه وسلّم والسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار.

وفي ذلك، **يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في [درء تعارض العقل والنقل]** (١/٢٠٤-٢٠٥): "فعلى قول هؤلاء يكون الأنبياء والمرسلون لا يعلمون معاني ما أنزل الله عليهم من هذه النصوص، ولا الملائكة، ولا السابقون الأولون، وحينئذٍ فيكون ما وصف الله به نفسه في القرآن، أو كثير ممّا وصف الله به نفسه، لا يعلم الأنبياء معناه، بل يقولون كلاماً لا يعقلون معناه..

ومعلوم أنّ هذا قدح في القرآن والأنبياء؛ إذ كان الله أنزل القرآن، وأخبر أنه جعله هدىً وبياناً للناس، وأمر الرسول أن يبلغ البلاغ المبين، وأن يبين للناس ما نزّل إليهم وأمر بتدبر القرآن وعقله، ومع هذا فأشرف ما فيه وهو ما أخبر به الربّ عن صفاته، أو عن كونه خالقاً لكلّ شيء.. لا يعلم أحد معناه، فلا يعقل ولا يتدبّر، ولا يكون الرسول بيّن للناس ما نزّل إليهم، ولا بلّغ البلاغ المبين.

وعلى هذا التقدير فيقول كلّ ملحدٍ ومبتدع: الحق في نفس الأمر ما علمته برأيي وعقلي، وليس في النصوص ما يناقض ذلك؛ لأنّ تلك النصوص مشكلة متشابهة لا يعلم أحد معناها، وما لا يعلم أحد معناه لا يجوز أن يستدلّ به، فيبقى هذا الباب سدًّا لباب الهدى والبيان من جهة الأنبياء وفتحاً لباب من يعارضهم ويقول: إن الهدى والبيان في طريقنا لا في طريق الأنبياء؛ لأنّا نحن نعلم ما نقوله ونبيّنه بالأدلّة العقلية، والأنبياء لم يعلموا ما يقولون فضلاً عن أن يبينوا مرادهم.

فتبين أن قول أهل التفويض الذين يزعمون أنهم متبعون للسُّنة والسلف من شرّ أقوال أهل البدع والإلحاد".

رابعاً: ادّعى صاحب كتاب [السادة الحنابلة واختلافهم مع السلفية المعاصرة] أنّ الإمام أحمد مفوض للصفات من جهة عدم الكلام عن معناها.

وأورد في ذلك رواية عن الإمام أحمد لمّا سئل عن نصوص الصفات، فقال: "نؤمن بها ونصدّق ولا كيف ولا معنى ولا نردّ منها شيئاً، ونعلم أنّ ما جاء به الرسول حق إذا كانت بأسانيد صحاح".

وقد نقلها عنه القاضي أبو يعلى في [إبطال التأويلات] (١/٤٥)، وابن قدامة في [ذم التأويل] (١/٢٢) وغيرهما.

➢ والجواب عن ذلك أن يقال:

◆ **أولاً: هذه الرواية المذكورة غلط على الإمام أحمد.**

وسبب ذلك: أنها من تفردات حنبل بن إسحاق، فهو يتفرد عن الإمام أحمد بروايات لا ينقلها بعض أصحاب أحمد عنه.

قال ابن رجب في فتح الباري (٢/٣٦٧) بعد نقل روايةٍ ذكرها حنبل: "وهذه رواية مشكلة جدًّا، و لم يروها عن أحمد غير حنبل، وهو ثقة إلاّ أنه يهم أحياناً، وقد اختلف متقدمو الأصحاب فيما تفرد به حنبل عن أحمد هل تثبت له به رواية عنه أم لا؟".

وقال ابن القيم كما في [مختصر الصواعق المرسلة] (ص٤٧٤) في كلامٍ له عن روايةٍ لحنبل: "إنها غلط عليه -يعني:على الإمام أحمد-؛ فإنّ حنبلاً تفرد به عنه، وهو كثير المفاريد المخالفة للمشهور من مذهبه، وإذا تفرد بما خالف المشهور عنه، فالخلال وصاحبه عبد العزيز لا يثبتون ذلك روايةً، وأبو عبد الله بن حامد وغيره يثبتون ذلك روايةً، والتحقيق أنها رواية شاذّة مخالفة لجادة مذهبه، هذا إذا كان ذلك من مسائل الفروع، فكيف في هذه المسألة؟!".

◆ **ثانياً: اختلفت ألفاظ هذه الرواية عند الناقلين لها عن الإمام أحمد.**

ففي [الإبانة الكبرى] لابن بطة (٧/٢٤٢-٢٤٣) اقتصر على قوله: "بلا كيف".

وفي شرح **[أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة]** للالكائي (٣/٥٠٢): "بلا كيفٍ ولا حدٍّ".

وأورد أبو يعلى في **[إبطال التأويلات]** (ص٢٦٠) قول أحمد: "مالك ولهذا؟ امض الحديث على ما روي"، وهذه كلها عبارات محتملة فنردها إلى المحكم الصريح من كلام الإمام أحمد.

فقد وردت عبارات عن الإمام أحمد تصرّح بأنه يعلم تفسير صفات الله ومعناها.

قال أبو يعلى في [إبطال التأويلات] ص٥٥: "فقد روي عن أحمد وغيره ما يدلّ على التفسير، فقال أحمد في رواية عبدوس بن مالك العطار: "ومن السُّنة اللازمة التي من ترك منها خصلةً لم يقبلها ولم يؤمن بها، لم يكن من أهلها: الإيمان بالقدر خيره وشرّه، والتصديق بالأحاديث فيه، ومَن لم يعرف تفسير الحديث ويبلغه عقله فقد كفي ذلك، وأحكم له فعليه الإيمان والتسليم".

قالوا: فقول أحمد: "ومن لم يعرف تفسير الحديث، ويبلغه عقله، فقد كفي ذلك وأحكم له"، معناه: قد كفاه ذلك أهل العلم، وأحكموا له علمه، فدلّ على التفسير".

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية كما في [مجموع الفتاوى] (١٧/٤١٤): "واحتجّ -يعني الإمام أحمد في كتابه **[الرد على الزنادقة والجهمية]**- على أنّ الله يرى، وأنّ القرآن غير مخلوق، وأنّ الله فوق العرش؛ بالحجج العقلية والسمعية، وردّ ما احتجّ به النفاة من الحجج العقلية والسمعية، وبيّن معاني الآيات التي سمّاها هو متشابهةً، وفسّرها آيةً آية".

◆ **ثالثاً: على فرض ثبوت هذه الرواية، فإنّ مراد الإمام أحمد: المعنى الباطل الذي من أجله حرّف الجهمية ومن سلك سبيلهم نصوص الصفات؛** كقولهم في قوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر:٢٢] أي: أمره.

وقد أشار لذلك شيخ الإسلام ابن تيمية كما في **[مجموع الفتاوى]** (١٧/٣٦٣)، فقال: "والمنتسبون إلى السُّنة من الحنابلة وغيرهم الذين جعلوا لفظ التأويل يعمّ القسمين، يتمسكون بما يجدونه من كلام الأئمة في المتشابه، مثل قول أحمد في رواية حنبل (ولا كيف

ولا معنى) فظنوا أنّ مراده أنّا لا نعرف معناه، وكلام أحمد صريح بخلاف هذا في غير موضع، وقد بيَّن أنه إنما ينكر تأويلات الجهمية ونحوهم الذين يتأولون القرآن على غير تأويله وصنّف كتابه في الرد على الزنادقة والجهمية فيما أنكرت من متشابه القرآن على غير مراد الله ورسوله".

◆ **رابعاً: ممّا يبيّن أنّ مراد الإمام أحمد بهذه العبارة إثبات الصفات لا تفويضها**: أنه قال في أول العبارة: "نؤمن بها ونصدق بها" ولا يمكن أن يكون إيمان وتصديق بعباراتٍ مجهولةٍ خاليةٍ من المعاني.

◆ **خامساً: تقريرات الإمام أحمد الصريحة في إثبات الصفات لله جلّ وعلا.**

فمنها ما في رسالة عبدوس بن مالك العطار ص٣٤٩-٣٥١ (من الجامع في عقائد ورسائل أهل السنة والأثر):

١- حيث قال: "وليس في السُّنة قياس، ولا تضرب لها الأمثال، ولا تدرك بالعقول ولا الأهواء، إنما هو الاتباع وترك الهوى).. إلى أن قال: "ومثل أحاديث الرؤية كلها، وإن نبت عن الأسماع، واستوحش منها المستمع، فإنما عليه الإيمان بها، وأن لا يردّ منها جزءاً واحداً، وغيرها من الأحاديث المأثورات عن الثقات.. والحديث عندنا على ظاهره، كما جاء عن النبيّ صلّى الله عليه وسلّم، والكلام فيه بدعة، ولكن نؤمن به كما جاء على ظاهره، ولا نناظر فيه أحداً".

٢- ومنها كما في رواية ابن عوف، حيث ساق جملةً من أحاديث الصفات؛ كقوله: "وأنّ جهنّم لا تزال تقول: هل من مزيدٍ حتى يأتيها الربّ تبارك وتعالى فيضع قدمه فيها فتزوى فتقول: قطقط، حسبي حسبي"، وأنّ آدم خلق على صورة الرحمن كما جاء الخبر عن رسول الله..، وكما صحّ الخبر عن رسول الله أنه قال: «**ما من قلبٍ إلاّ بين أصبعين من أصابع الرحمن، وكلتا يديه يمين**» الإيمان بذلك.

فمن لم يؤمن بذلك، ويعلم أن ذلك حق كما قال رسول الله فهو مكذّب برسول الله، يستتاب فإن تاب وإلاّ قتل". (كما في **[الجامع في العقائد]** ص٣٨٧-٣٨٨).

وهذا الكلام صريح جدًّا في إثباته لنصوص الصفات على ظاهرها.

٣-وقال أيضًا: "لا يوصف الله إلاّ بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله لا يتجاوز القرآن والحديث". نقله عنه ابن تيمية في **[الفتوى الحموية الكبرى]** ص٩٢.

أقول: وممّا ادّعاه صاحب كتاب **[السادة الحنابلة واختلافهم مع السلفية المعاصرة]** أنّ عبارة الإمام أحمد: "أحاديث الصفات تمرّ كما جاءت" التي رواها عن المرّوذي أنها تفويض!

➢ **والجواب عن ذلك أن يقال**: أنّ مقتضى هذه العبارة هو إبقاء ما دلّت عليه الصفات على ظاهرها من غير تحريفٍ لها.

يقول الإمام ابن تيمية كما في [الفتوى الحموية الكبرى] ص١١٧-١١٨: "فقولهم: أمرّوها كما جاءت" تقتضي إبقاء دلالتها على ما هو عليه، فإنها جاءت ألفاظه دالّةً على معانٍ، فلو كانت دلالتها منتفيةً لكان الواجب أن يقال: أمرّوها لفظها مع اعتقاد أنّ المفهوم منها غير مراد، أو أمرّوا لفظها مع اعتقاد أنّ الله لا يوصف بما دلّت عليه حقيقةً،وحينئذٍ فلا يكون قد أمرّت كما جاءت، ولا يقال حينئذٍ: بلا كيف؛ إذ نفي الكيف عمّا ليس بثابتٍ لغوُ من القول".

وممّا يدلّ أنّ هذه العبارة تفيد إثبات معاني الصفات ما قاله الإمام سفيان بن عيينة:"كلّ شيءٍ وصف الله به نفسه في القرآن، فقراءته تفسيره لا كيف ولا مثل". نقله عنه الدارقطني في الصفات ص٧٠. والمعنى أنها تثبت على ظاهرها.

أيضاً ممّا ادّعاه صاحب كتاب [السادة الحنابلة] أنّ الإمام أحمد لم ينقل عنه إثبات بعض الصفات لله جلّ وعلا؛ حيث يقول في ص٢٤٧: "فكان الإمام أحمد يثبت النصوص كما هي، فلم يقل: لله صفة الوجه، وصفة الأصبع، وصفة الساق، وصفة الهرولة، ولا يوجد رواية صحيحة عن الإمام أحمد تثبت هذه الصفات..".

✍ **والحقيقة أن الإنسان ليعجب من هذا الكذب على الإمام أحمد.**

ولعلي أذكر بعض الصفات التي نصّ الإمام أحمد على إثباتها، **فمن ذلك**:

✓ أولاً: إثباته لصفة الأصابع لله جلّ وعلا:

قال أبو يعلى في [إبطال التأويلات] ص٣٢٢: "نصّ عليه أحمد في رواية أبي طالب: سئل أبو عبد الله عن حديث الحبر: «**يضع السماوات على أصبع، والأرضين على أصبع، والجبال على أصبع**» يقول: إلاّ شار بيده هكذا، أي:يشير.

فقال أبو عبد الله: "رأيت يحى يحدث بهذا الحديث ويضع إصبعاً إصبعاً، ووضع أبو عبد الله الإبهام على إصبعه الرابعة من أسفل إلى فوق على رأس كل إصبع" فقد نص على ذلك.

ثمّ قال أبو يعلى معلّقاً: "وهو أن إثبات الأصابع كإثبات اليدين والوجه".

✓ ثانياً: إثبات الإمام أحمد لصفة الصورة لله، وأنّ الله خلق آدم على صورته:

ففي [السُّنة] للخلال (٣١٦/٢-٣١٧)، **قال إسحاق بن منصور الكوسج لأحمد**: "لا تقبحوا الوجه فإنّ الله خلق آدم على صورته"، أليس تقول بهذه الأحاديث؟

قال أحمد: صحيح.

وروى الخلال في [السُّنة] (٣١٨/٢)، **عن أبي طالب من وجهين**، قال: سمعت أبا عبد الله-يعني -أحمد بن حنبل- يقول: مَن قال: إنَّ الله خلق آدم على صورة آدم فهو جهميّ، وأيّ صورةٍ كانت لآدم قبل أن يخلقه؟!.

✓ ثالثاً: إثبات الإمام أحمد لصفة اليدين:

ففي السُّنة للخلال (٣٣٧/٢) **قال**: حدثنا الميموني، قال: قال أبو عبد الله: من زعم أنّ يده نعماه كيف يصنع بقوله: «**خلقت بيديّ**» مشددة؟!

وهذا صريح في ردّه على م!ن يحرّف اليدين بالنعمة؛ ممّا يدلّ على إثباته لصفة اليدين.

✓ رابعاً: إثبات الإمام أحمد أنّ كلام الله بصوت:

فقد جاء في [السُّنة] لعبد الله بن الإمام أحمد (ص٥١٨) **أنه قال**: سألت أبي عن قومٍ يقولون: لّما كلّم الله موسى لم يتكلّم بصوت؟

فقال أبي: بلى، إن ربك عز وجلّ تكلّم بصوتٍ، هذه الأحاديث نرويها كما جاءت".

✓ **خامساً: إثبات الإمام أحمد لصفة الضحك لله جلّ وعلا:**

ففي **[السُّنة] للخلال** (٢/٣٢٩): "حدثنا محمد بن جعفر الراشدي، ثنا أبو الحارث، قال: سمعت أبا عبد الله يقول: إنّ الله يضحك إلى عباده يوم القيامة".

أقول: هذه بعض النقول عن الإمام أحمد وهي صريحة في تنصيصه على صفاتٍ بعينها لله جلّ وعلا.

أقول: وهذه النابتة التي خرجت في الآونة الأخيرة ما هم إلاّ مبتدعة ضلاّل من الأشاعرة والماتريدية مفوضة الصفات مبجلةُ لمشايخ الطرق الصوفية القبورية.

ويكرِّم إمام أهل السُّنة الإمام أحمد أن ينتسب هؤلاء له؛ لذا فإني لا أرتضي تسميتهم بالحنابلة الجدد، بل لا يجوز نسبتهم له.

إضافةً إلى أن قلوبهم تقطر حقداً وغيظاً على دعوة الإمام المجدد شيخ الإسلام/ محمد بن عبد الوهاب، وأئمة الدعوة السلفية النجدية رحمهم الله؛ لأنهم قمعوا الشرك وأربابه من الطرقية الصوفية القبورية أسلاف هؤلاء؛ كعلوي الحداد وزيني دحلان وداود بن جرجيس وآل الشطي في الشام، وغيرهم.

فنسأل الله أن يكفينا شرّهم وضلالهم، وأن يجزي إمام الدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب وتلاميذه وأبنائه وأحفاده ممن ساروا على نهجه خير الجزاء، وأن يرفع مقامهم ومنزلتهم في جنات النعيم، وبالله التوفيق.

وصلّى الله وسلّم على نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

كتبه/د.أيمن بن سعود العنقري